

المخاطر الساحلية والتكيف معها

تُعدّ السواحل، حيث يلتقي البر بالبحر، مناطق نابضة بالحياة ومتجددة على الدوام. فهي موطن لأنظمة بيئية فريدة ومتنوعة تدعم حياة مئات الملايين من البشر. غير أن هذه السواحل تواجه تهديدات متزايدة باستمرار.

من منظور منطقة البحر الأبيض المتوسط

يُعدّ البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ، نظراً لما يتميز به من مزيج فريد من العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فقد ارتفعت درجات حرارة الهواء بالفعل بمقدار $1.5+^{\circ}\text{C}$ بحلول عام 2020. وإذا استمرت الانبعاثات بالمعدل الحالي، فقد يصل الاحترار إلى $2.9+^{\circ}\text{C}$ درجة مئوية بحلول منتصف القرن.

التوقعات المستقبلية المحتملة*

*تشير جميع التوقعات المذكورة إلى سيناريو الانبعاثات العالية جداً لغازات الاحتباس الحراري، وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين.

التغيرات المرصودة*

* جميع التغيرات الرقمية المعروضة محسوبة بالنسبة للفترة المرجعية لما قبل الثورة الصناعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ارتفاع درجات حرارة سطح البحر حتى $3.8+^{\circ}\text{C}$ درجة مئوية

ستتخفض قيمة الأس الهيدروجيني لمياه البحر حتى -0.46

ارتفاع درجات الحرارة القصوى اليومية في الصيف بما يصل إلى $7+^{\circ}\text{C}$ درجات مئوية،

مع اشتداد موجات الحر والجفاف وحرائق الغابات.

سيرتفع مستوى سطح البحر بما يصل إلى $1.01+ \text{m}$

مقارنةً بقياسات الفترة بين 1995 و 2014.

انخفاض معدلات هطول الأمطار

(من -16% إلى -49% في الصيف) وارتفاع معدلات التبخر والنتح، مما يؤدي إلى زيادة فترات الجفاف والقط.

يرتفع مستوى سطح البحر خلال العقود الثلاثة الماضية بمعدل أسرع بمرتين

($2.8+ \text{mm/year}$ من 1993 إلى 2018) مقارنةً بالمعدل المتوسط للقرن العشرين.

تصدر منطقة البحر الأبيض المتوسط نحو 6% من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم،

معظمها من الدول الواقعة في شمال المنطقة.

زيادة تكرار موجات الحر البحرية بنسبة $40+\%$

بينما ارتفعت حرارة سطح البحر من $0.29+^{\circ}\text{C}$ درجة مئوية إلى $0.44+^{\circ}\text{C}$ درجة مئوية كل عشر سنوات منذ عام 1980.

انخفضت حموضة مياه سطح البحر بمقدار 0.1 درجة في قيمة الأس الهيدروجيني (pH)،

وهو ما يشير إلى حموضة كبيرة تهدد التنوع البيولوجي البحري.

المناطق المنخفضة

تتعرض المستوطنات الحضرية الكثيفة والبنى التحتية الخاصة بالصناعات والنقل، بالإضافة إلى العديد من مواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو، لتهديد مباشر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر.

التعرض الساحلي

يعيش ثلث السكان بالقرب من الساحل، مما يجعلهم عرضة بشكل كبير للتغيرات الساحلية.

مصائد الأسماك صغيرة النطاق

تلعب دوراً حيوياً في المجتمعات الساحلية والفئات الضعيفة. حيث تمثل 84% من الأسطول السمكي وتساهم بنسبة 29% من إجمالي عائدات الصيد البحري.

منطقة غنية بالتنوع البيولوجي

تتميز النظم البيئية وأنواعها في المنطقة بتفرد كبير (أي أنها لا توجد في أي مكان آخر)، حيث توفر الأراضي الرطبة والمستنقعات المالحة وحقول الأعشاب البحرية والشواطئ الرملية خدمات بيئية حيوية.

وجهة سياحية رائدة

تجذب المنطقة ثلث السياح العالميين، مع وجود أكثر من نصف أماكن إقامة زوار الاتحاد الأوروبي في مناطقها الساحلية.

فهم المخاطر الساحلية

تتعرض المناطق الساحلية البحرية والبرية في البحر الأبيض المتوسط لمجموعة من المخاطر التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ والأنشطة البشرية المكثفة.

تآكل السواحل

يحدث بشكل خاص حول مصبات الأنهار والموانئ نتيجة انخفاض كمية الرواسب القادمة من الأنهار. تشمل مخاطر تراجع الخط الساحلي:

- تعرض البنى التحتية الحيوية للخطر، بما في ذلك [شبكات النقل، والموانئ، والمطارات، والمواقع الثقافية]
- تقلص المناطق السياحية
- فقدان المواطن الساحلية الحيوية
- ضعف الدفاعات الساحلية

الفيضانات

يزيد ارتفاع مستوى سطح البحر بشكل كبير من خطر الفيضانات الساحلية والغمر الدائم للمناطق المنخفضة.



تهديد مركب للفيضانات يتمثل في أحداث هطول أمطار غزيرة + تسونامي نادر

فقدان التنوع البيولوجي



النقوص الجماعي: تصل العديد من الأنواع الساحلية إلى حدود تحملها.

← تقلصت الأراضي الرطبة بنسبة 50% منذ 1970، مما قلل التنوع البيولوجي والحماية الطبيعية من ارتفاع مستوى البحر.

← أكثر من 80% من الأرصد السمكية تتعرض للصيد الجائر، وبعضها يتم استغلاله بما يصل إلى ستة أضعاف الحدود المستدامة

← يمكن أن يؤدي تحديد حوض البحر المتوسط كمحافظة للتحكم في الانبعاثات بحلول 2025 إلى تقليل انبعاثات الكربون بنسبة 79% والجسيمات الدقيقة بنسبة 24%.

← الدعم مطلوب للدول الجنوبية والشرقية.

← تعزيز الحوكمة والتعاون عبر الحدود والتنظيم المنسق أمر ضروري لإدارة الموارد والتلوث.

← تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أمر بالغ الأهمية لتجنب تفاقم المخاطر في جميع القطاعات.

← غالبًا ما تتجاهل طرق التكيف الحالية، التي تعتمد في الغالب على الهندسة، ارتفاع مستوى سطح البحر المستقبلي، وهو ما يحد من فعاليتها على المدى الطويل.

يتطلب معالجة هذه المخاطر الساحلية تعزيز الحماية وإدارة التلوث والحفاظ على النظم البيئية. يتطلب التكيف الفعال إجراء تقييمات مخاطر مخصصة وتحسين الحوكمة.

إجراءات التكيف والحلول

الحماية الطبيعية

من الفيضانات والتآكل. تواجه أهدافًا تنموية محلية متضاربة:



الحلول القائمة على الطبيعة واعدة ولكنها تتطلب تقديم تنازلات في المساحات والاستخدامات. القبول الاجتماعي. يجب أن يكون نقل السكان أو البنية التحتية مخططًا له بعناية. تتمثل العوائق في التكاليف العالية وضعف القبول الاجتماعي.

الحفاظ على النظم البيئية



جهود الحماية و الترميم ضرورية لكنها غير كافية، حيث إن بعض الخسائر لا يمكن تعويضها. إجراءات مواجهة الأنواع غير الأصلية: تشمل جهود الإباداة، والاستغلال التجاري، وإنشاء مناطق محمية، وغيرها.

الطاقات المتجددة



طاقة الرياح البحرية، والأمواج والطاقة الشمسية لا يزال التحول العام نحو الطاقات المتجددة بطيئًا. نماذج التنمية الدائرية والمستدامة تحمل إمكانات كبيرة للدول الجنوبية والشرقية.

توفر المياه

لضمان الأمن المائي طويل المدى، يجب أن تقتنر زيادة إمدادات المياه بما يلي:

تقليل الطلب: تحسين إدارة الري والمياه الحضرية، وتغيير الممارسات الزراعية من خلال الحوافز المالية.

تحسين جودة المياه من خلال معالجة مياه الصرف الصحي، بما يوفر فوائد مشتركة (مثل أنظمة بيئية أكثر صحة).

إدارة التلوث

تُعد إجراءات الحد من التلوث أكثر فعالية عند المصدر مقارنة بالنقاط النهائية.



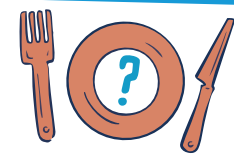
يُعد تنفيذ مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام، والزراعة المستدامة، وتحسين معالجة المياه، خطوات أساسية.

السياحة المستدامة

تزويد الموانئ بالكهرباء عبر نظام الكهرباء قصيرة المدى (SSE) لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

تشجيع السياحة المستدامة من خلال الضرائب الخضراء، ومؤشرات السياحة المستدامة، والوسوم البيئية.

تأثيرات إضافية على البشر



يشكل تفاقم التدهور البيئي، والأحداث المناخية القصوى، والتلوث تهديدًا للاقتصادات المحلية وسبل العيش وصحة ملايين المواطنين. تُعد السياحة والزراعة ومصادر الأسماك الأكثر عرضة للخطر.

التلوث المتراكم

يشمل العناصر الغذائية من الزراعة، والمعادن السامة، والأدوية، والملوثات المستحثة أو المستمرة من الصناعات، والبلاستيك والجسيمات الدقيقة من القوارب.



ندرة المياه

تتأثر بـ:

الاتجاهات العامة للتحديات نتيجة تغير المناخ

ملوحة المياه الجوفية الساحلية بسبب تسرب مياه البحر عند ارتفاع مستوى سطح البحر

زيادة الطلب من السياحة والري والنمو السكاني

نظرة مستقبلية

لمواجهة التحديات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG)، يتطلب الأمر استمرار الابتكار وبذل الجهود المتواصلة. ويُعدّ التعاون بين العلماء وصنّاع السياسات وأصحاب المصلحة والمجتمعات أمرًا حاسمًا لتطوير حلول مستدامة تُوازن بين الاحتياجات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.



الاستقرار والمرونة

تعتمد التنمية المستدامة على الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلى جانب نماذج تنمية دائرية ومرنة ومتكيفة محليًا.



الحد من عدم المساواة

تمكين الفئات المهمشة والضعيفة (النساء، وكبار السن، والأطفال) في عملية اتخاذ القرار من أجل إيجاد مسارات تنمية مستدامة شاملة وفعالة.



خطط مشتركة الإعداد

يضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين أن تكون الحلول مناسبة للسياق المحلي ويزيد من فرص تنفيذها بنجاح.

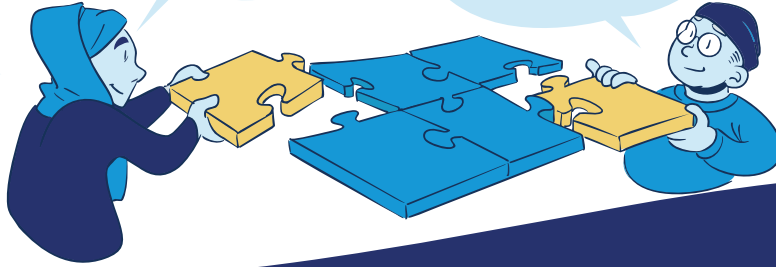
التكيف

والانتقال المستدام

تحقيق المرونة من خلال الاقتصادات الدائرية، ودمج الممارسات المستدامة في قطاعات مثل السياحة ومصادر الأسماك.

إلى الخدمات الأساسية (مثل الرعاية الصحية والتعليم) في جميع المدن والمناطق.

التركيز على استراتيجيات محلية وتكيفية للزراعة وإدارة السواحل لضمان الاستدامة طويلة المدى والأمن الغذائي.



التخفيف

المعالجة من المصدر

اعتماد مصادر طاقة مستدامة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري ودعم احتياجات الطاقة على المدى الطويل.

خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومعالجة التلوث بشكل مباشر.

تبنى مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة، وتكثيف عمليات إعادة التدوير، وتحسين معالجة المياه.

حماية واستعادة "النظم البيئية للكريون الأزرق" التي تمتص ثاني أكسيد الكربون وتوفر خدمات حيوية للحماية أو إزالة التلوث.

الخلاصة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط نهجًا تحويليًا يعالج التحديات البيئية مع تعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي. بدمج نماذج التنمية الدائرية، والاستثمار في الطاقة المتجددة، وحماية النظم البيئية للكربون الأزرق، وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار، يمكن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط المضي نحو مستقبل أكثر مرونة واستدامة.

تستند هذه النظرة العامة، التي تقدم لمحة عن المخاطر والطول على الساحل المتوسطي، إلى تقييم علمي وتقني شامل أجرته MedECC. للمزيد من المعلومات التفصيلية، بما في ذلك التقرير الكامل والمزيد من المعلومات حول عمل MedECC، يُرجى زيارة الرابط التالي:

www.medecc.org

